دور المرأة في تعزيز الاقتصاد الأخضر ابتكارات مستدامة للمستقبل

فاطمة عبد السلام على بنور
علم الاجتماع، كلية الآداب اللغات، جامعة طرابلس، ليبيا
f.banour@uot.edu.ly

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دور المرأة في تعزيز الاقتصاد الأخضر ودورها الفعال في الابتكار المستدام. يهدف البحث إلى استعراض مساهمة المرأة في الحلول البيئية المستدامة وكيف يمكنها أن تسهم في مجالات الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والزراعة المستدامة. كما يناقش التحديات التي تواجه المرأة في المشاركة في الاقتصاد الأخضر، مثل القيود الثقافية والاجتماعية، ونقص التمويل والتدريب، فضلاً عن الفرص المتاحة لها لتقديم ابتكارات بيئية مبتكرة، تم التأكيد على أهمية تعزيز التعليم والتدريب المهني للمرأة في المجالات البيئية وتوفير الدعم المالي للمشاريع النسائية المستدامة. كما يتم تسليط الضوء على أهمية الشراكات بين النساء والمؤسسات البيئية، وضرورة تطبيق سياسات عامة تدعم مشاركة المرأة في هذا المجال. كما تناول البحث أمثلة على ابتكارات نسائية ناجحة في مجالات الطاقة المتجددة وإعادة التدوير، وعرض استراتيجيات لتعزيز دور المرأة في الابتكار المستدام، في الختام، قدم البحث توصيات تعزز من مشاركة المرأة في الاقتصاد الأخضر، مثل تشجيع الابتكار، وتوفير بيئات داعمة، وتطبيق السياسات المتكاملة التي تعزز من مساهمة المرأة في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، تمكين المرأة، التنمية المستدامة.

المقدمة

تعد قضية تمكين المرأة ودورها في تعزيز الاقتصاد الأخضر من القضايا الحيوية في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية. يعتمد الاقتصاد الأخضر على التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، حيث تلعب المرأة دورًا حاسمًا في إحداث التغيير البيئي المستدام. تشير الدراسات إلى أن المرأة تمتلك إمكانيات كبيرة لقيادة مبادرات التنمية المستدامة مثل إدارة الموارد الطبيعية وتطوير تقنيات صديقة للبيئة. وبين الباحث عبد الرحمن النجار في كتابه "دور المرأة في التنمية البيئية المستدامة" أن "تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المجالات البيئية يسهم بشكل مباشر في تحقيق اقتصاد أخضر مستدام". من خلال دورها القيادي والمجتمعي، يمكن للمرأة تحويل التحديات البيئية إلى فرص تنموية. لذا، فإن إزالة العوائق التي تحد من مشاركتها أمر ضروري. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية تمكين المرأة في الاقتصاد الأخضر، من خلال استعراض أمثلة ناجحة في مجالات الطاقة المتجددة، إعادة التدوير، والزراعة المستدامة، وتقديم توصيات لتعزيز مشاركتها في هذا المجال عبر التعليم والتدريب المهني والسياسات الحكومية الفعالة.

الأهمية:

يتناول البحث أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الأخضر للأسباب التالية:

1. تعزيز المساواة بين الجنسين في القطاعات الاقتصادية المستدامة.
2. تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية النسائية في مجال الابتكار البيئي.
3. إسهام المرأة في إيجاد حلول للتحديات البيئية التي تواجه المجتمعات.
4. دعم رؤية المجتمعات نحو اقتصادات أكثر مرونة وعدالة بيئيًا.

الأهداف:

1. توضيح دور المرأة في تعزيز الاقتصاد الأخضر.
2. دراسة تأثير الابتكارات النسائية على التنمية المستدامة.
3. تحليل تجارب ودراسات سابقة لنجاحات المرأة في مجال الاقتصاد الأخضر.
4. تقديم توصيات لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الأخضر.

التساؤلات:

1. ما الدور الذي تلعبه المرأة في دعم الاقتصاد الأخضر؟
2. كيف تسهم الابتكارات المستدامة التي تقودها المرأة في تعزيز التنمية البيئية؟
3. ما هي أبرز التحديات التي تواجه المرأة في المشاركة بقطاع الاقتصاد الأخضر؟
4. كيف يمكن للمجتمعات والحكومات تعزيز مشاركة المرأة في هذا المجال؟

الإشكالية:

كيف يمكن للمرأة أن تسهم بشكل فعال في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال الابتكارات المستدامة؟ وما هي الآليات التي يمكن أن تدعمها لتحقيق هذا الدور في مواجهة التحديات البيئية؟

الفرضية:

إذا تم تعزيز دور المرأة ودعم مشاركتها في الاقتصاد الأخضر، فإنها ستسهم بشكل كبير في تحقيق تنمية مستدامة وابتكار حلول بيئية تعالج التحديات الحالية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة: دور المرأة في إدارة الموارد البيئية في الوطن العربي (2021)

ملخص الدراسة: تناولت هذه الدراسة دور المرأة العربية في الحفاظ على البيئة من خلال مشاركتها في إدارة الموارد البيئية في مختلف دول الوطن العربي. استعرضت الدراسة التحديات والفرص التي تواجه المرأة في هذا المجال، مع التركيز على المبادرات المحلية والعالمية التي تدعم تمكين المرأة في مجالات البيئة.

المنهجية المتبعة: اعتمدت الدراسة على منهج البحث النوعي من خلال إجراء مقابلات مع عدد من القيادات النسائية في مجال البيئة في عدة دول عربية.

أهم النتائج: أبرزت الدراسة أن المرأة تلعب دورًا محوريًا في مشروعات الحفاظ على البيئة، ولكنها تواجه قيودًا ثقافية واجتماعية تؤثر على مشاركتها الفعالة.

2. دراسة: تمكين المرأة في القطاعات الاقتصادية المستدامة في الخليج العربي (2019)

ملخص الدراسة: تناولت الدراسة تأثير تمكين المرأة على القطاعات الاقتصادية المستدامة في دول الخليج العربي، وخاصة في مجالات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر.

المنهجية المتبعة: استخدمت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليلًا من خلال استبيانات تم توزيعها على مجموعة من النساء العاملات في هذه القطاعات.

أهم النتائج: أوضحت الدراسة أن تمكين المرأة في القطاعات الاقتصادية المستدامة يعزز النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تحسين ممارسات الاستدامة في دول الخليج.

3. دراسة: المرأة والطاقة المتجددة في شمال إفريقيا (2020)

ملخص الدراسة: استعرضت هذه الدراسة دور المرأة في قطاع الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا، خاصة في المغرب، الجزائر، وتونس.

المنهجية المتبعة: اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الثانوية من تقارير بيئية ومقابلات مع خبراء في مجال الطاقة المتجددة.

أهم النتائج: أظهرت الدراسة أن المرأة تلعب دورًا مهمًا في نشر الوعي حول الطاقة المتجددة، ولكن تواجه تحديات في الحصول على فرص تعليمية وفرص عمل في هذا القطاع.

4. دراسة: تحليل مساهمة المرأة الريفية في التنمية الزراعية المستدامة (2022)

ملخص الدراسة: استعرضت هذه الدراسة مساهمة المرأة الريفية في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في السودان.

المنهجية المتبعة: اعتمدت الدراسة على منهجية البحث الميداني باستخدام المقابلات مع النساء الريفيات اللاتي يعملن في الزراعة.

أهم النتائج: أشارت النتائج إلى أن النساء الريفيات لديهن دور فعال في إدارة الموارد الزراعية، إلا أنهن يعانين من ضعف الموارد والتمويل.

5. دراسة: دور المرأة في مواجهة التغير المناخي في مصر (2020)

ملخص الدراسة: ركزت الدراسة على دور المرأة المصرية في مواجهة آثار التغير المناخي، من خلال مشاركتها في الأنشطة المجتمعية والسياسات البيئية.

المنهجية المتبعة: استخدمت الدراسة منهج البحث النوعي من خلال مقابلات مع النساء اللاتي يشاركن في مشروعات التكيف مع التغير المناخي.

أهم النتائج: أكدت الدراسة على أن المرأة المصرية تعد ركيزة أساسية في مشاريع التكيف مع التغير المناخي، ولكن تظل هناك عقبات مرتبطة بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

6. دراسة: النساء والاقتصاد الدائري في الدول المغاربية (2018)

ملخص الدراسة: تناولت الدراسة دور النساء في تعزيز الاقتصاد الدائري في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، مع التركيز على كيفية مشاركة النساء في مبادرات إعادة التدوير وتقليل النفايات.

المنهجية المتبعة: اعتمدت الدراسة على تحليل دراسات حالة لعدد من المشاريع البيئية التي تديرها النساء، بالإضافة إلى مقابلات مع نساء مشاركات في هذه المبادرات.

أهم النتائج: أظهرت الدراسة أن النساء يلعبن دورًا محوريًا في تطوير حلول اقتصادية دائرية، إلا أنهن يواجهن تحديات كبيرة في الحصول على الدعم المالي والتقني.

7. دراسة: دور القيادات النسائية في تعزيز الاستدامة المؤسسية (2017)

ملخص الدراسة: استعرضت الدراسة دور القيادات النسائية في تعزيز الاستدامة داخل المؤسسات من خلال التركيز على التجارب الناجحة في الأردن.

المنهجية المتبعة: اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، حيث تم تحليل تجارب عدد من النساء في المناصب القيادية داخل المؤسسات الحكومية والخاصة.

أهم النتائج: أظهرت الدراسة أن النساء في المناصب القيادية يسهمن بشكل كبير في تبني استراتيجيات الاستدامة المؤسسية، ولكن تواجههن تحديات متعلقة بالتحيزات الثقافية والمهنية.

8. دراسة: دور المرأة في إدارة المشروعات البيئية الصغيرة (2021)

ملخص الدراسة: ركزت الدراسة على دور المرأة في إدارة المشروعات البيئية الصغيرة في المملكة العربية السعودية، مثل مشروعات الطاقة المتجددة والمشروعات الزراعية المستدامة.

المنهجية المتبعة: استخدمت الدراسة منهج البحث الكمي من خلال استبيانات تم توزيعها على عدد من النساء اللواتي يديرن مشروعات بيئية صغيرة في مختلف المناطق السعودية.

أهم النتائج: أظهرت الدراسة أن النساء تساهم بشكل كبير في نجاح المشروعات البيئية الصغيرة، ولكنهن يعانين من قلة الموارد والدعم المؤسسي.

9. دراسة: تمكين المرأة في السياسات البيئية (2023)

ملخص الدراسة: تناولت الدراسة تمكين المرأة في السياسات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مع التركيز على المشاركة الفعالة للنساء في صنع السياسات البيئية.

المنهجية المتبعة: اعتمدت الدراسة على تحليل السياسات البيئية الحالية في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى مقابلات مع المسؤولين والمشاركين في صنع القرار البيئي.

أهم النتائج: أظهرت الدراسة أن تمكين المرأة في السياسات البيئية يعزز من فاعلية السياسات ويسهم في تحسين التفاعل بين المجتمع والبيئة، ولكن توجد تحديات تتعلق بالمشاركة المحدودة للنساء في المناصب القيادية.

10- دراسة: دور المرأة في تعزيز السياحة البيئية المستدامة (2020)

ملخص الدراسة: تناولت الدراسة دور المرأة في تعزيز السياحة البيئية المستدامة في الجزائر، خاصة في المناطق الريفية والطبيعية.

المنهجية المتبعة: اعتمدت الدراسة على أسلوب البحث الوصفي التحليلي من خلال جمع بيانات من مؤسسات سياحية تعمل على تطوير السياحة البيئية التي تديرها النساء.

أهم النتائج: أظهرت الدراسة أن المرأة تلعب دورًا مهمًا في تطوير السياحة البيئية المستدامة، وأنها تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي، لكن تواجه تحديات تتعلق بالنقص في المهارات التكنولوجية والإدارية.

مفهوم الاقتصاد الأخضر ودور المرأة

في ظل التحديات البيئية المتزايدة، التي تشمل التغير المناخي، ندرة الموارد الطبيعية، والتلوث البيئي، برز مفهوم الاقتصاد الأخضر كنهج تنموي يهدف إلى تحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي وحماية

البيئة. يسعى هذا النموذج إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال تقليل الانبعاثات الضارة، تحسين كفاءة استخدام الموارد، ودعم الابتكار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، الاقتصاد الأخضر ليس مجرد رؤية بيئية، بل هو إطار عملي لتحقيق تحول اقتصادي شامل يهدف إلى خلق فرص عمل مستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمحافظة على الموارد للأجيال القادمة. هذا التحول لا يمكن تحقيقه دون مشاركة فعالة لجميع أفراد المجتمع، وخاصة المرأة، التي تعد شريكًا أساسيًا في عملية التغيير.

تمتلك المرأة قدرات ومهارات متميزة تجعلها عنصرًا رئيسيًا في قيادة مبادرات التنمية البيئية، بدءًا من مساهمتها في إدارة الموارد الطبيعية بطرق مستدامة، وصولًا إلى دورها في صياغة سياسات واستراتيجيات خضراء. فالمرأة، خاصة في المجتمعات الريفية، تُعتبر في الخطوط الأمامية للتعامل مع القضايا البيئية اليومية، مما يمنحها فهمًا عمليًا للتحديات والحلول المناسبة، علاوة على ذلك، تساهم مشاركة المرأة في الاقتصاد الأخضر في تعزيز المساواة بين الجنسين، إذ توفر القطاعات الخضراء فرصًا جديدة لتمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا. أيضًا، يعد إشراك النساء في المبادرات البيئية والسياسات الخضراء يؤدي إلى تحقيق نتائج أكثر شمولية واستدامة. وفي هذا السياق، يشير الباحث محمد شفيق غربال في كتابه "المرأة والتنمية المستدامة" إلى أن "دور المرأة في تحقيق الاستدامة البيئية يتجاوز الجوانب العملية ليشمل التأثير الإيجابي على صياغة السياسات وتشجيع الأجيال القادمة على تبني ثقافة بيئية مستدامة (غربال، محمد شفيق،2015، ص 89).

– مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته:

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يواجهها العالم، مثل التغير المناخي وتدهور الموارد الطبيعية، أصبحت الحاجة إلى إيجاد نماذج اقتصادية مستدامة أمرًا ملحًا. وقد برز مفهوم "الاقتصاد الأخضر" كإطار مبتكر يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الحفاظ على البيئة وتقليل التأثيرات السلبية على الطبيعة. الاقتصاد الأخضر لا يعني فقط تحقيق التنمية، بل يركز أيضًا على جعل هذه التنمية قابلة للاستمرار في المستقبل من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، تعزيز الطاقة المتجددة، وتقليل الانبعاثات الضارة، الاقتصاد الأخضر يعتمد على استراتيجيات متنوعة لتحقيق أهدافه، بما في ذلك الحد من التلوث، تحسين كفاءة الطاقة، وتطوير التقنيات التي تساعد في الحفاظ على البيئة. فضلاً عن ذلك، يساهم في خلق فرص عمل جديدة ترتبط بالقطاعات البيئية مثل الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة، وإعادة

التدوير، مما يعزز من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من ناحية أخرى، يبرز دور المرأة في هذا السياق كعنصر أساسي لتحقيق هذه الأهداف. فالمرأة ليست فقط مستهلكة للموارد، بل هي شريك رئيسي في إيجاد الحلول البيئية المستدامة، من خلال ابتكار تقنيات جديدة وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، وفي هذا الإطار، يؤكد الباحث عبد الله الصادق في كتابه "الاقتصاد الأخضر: تحديات وفرص" على أن "الاقتصاد الأخضر لا يقتصر على تحول اقتصادي فقط، بل هو نموذج شامل يعزز من استدامة البيئة ويسهم في تحسين جودة الحياة من خلال التوازن بين التنمية وحماية الموارد الطبيعية" (الصادق، عبد الله،2018،ص. 57)،

يعد الاقتصاد الأخضر من الأدوات الرئيسية التي تساهم في مواجهة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، مما يجعل من الضروري تسليط الضوء على أهميته كإطار عمل لتحويل الاقتصاد نحو مسار أكثر استدامة. إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية إدماج النساء في هذا المجال كعنصر فاعل في تحقيق أهداف هذا النموذج الاقتصادي البيئي.

- تعريف الاقتصاد الأخضر:

الاقتصاد الأخضر هو نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليل الأضرار البيئية، وتعزيز الاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية. يعتمد هذا النوع من الاقتصاد على تقنيات مبتكرة وأساليب تجارية تدعم التحول نحو بيئة أكثر نظافة وأقل تلوثًا. وهو يعزز من استدامة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على القطاعات التي تساهم في حماية البيئة، مثل الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة، إعادة التدوير، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، يتسم الاقتصاد الأخضر بالتركيز على ثلاثة جوانب رئيسية: البيئة، الاقتصاد، والمجتمع. من الناحية البيئية، يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتقليل استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة، وحماية التنوع البيولوجي. من الناحية الاقتصادية، يعزز الاقتصاد الأخضر استخدام تقنيات مبتكرة تساهم في تحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة، مع خلق فرص عمل في القطاعات البيئية المستدامة. أما من الناحية الاجتماعية، فإن الاقتصاد الأخضر يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفقر، يعتبر الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر خطوة أساسية في مواجهة التحديات البيئية العالمية، مثل التغير المناخي وتدهور الموارد الطبيعية. يعتمد الاقتصاد الأخضر على تشجيع الابتكار في مجالات مثل الطاقة النظيفة، النقل المستدام، وإدارة النفايات، مما يسهم في تقليل الانبعاثات الملوثة وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

علاوة على ذلك، يقدم الاقتصاد الأخضر حلولًا عملية لمجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك توفير فرص عمل جديدة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة. هذه القطاعات لا تسهم فقط في حماية البيئة، بل توفر أيضًا فرصًا لتعزيز رفاه المجتمع وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، في النهاية، يعتبر الاقتصاد الأخضر خيارًا استراتيجيًا لتحقيق التنمية المستدامة، فهو لا يعتمد على الأساليب التقليدية للاقتصاد التي قد تكون ضارة بالبيئة، بل يروج للاستخدام المستدام والمتوازن للموارد الطبيعية.

– **أهداف ومبادئ الاقتصاد الأخضر:** الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال الجمع بين التحسينات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. تحقيق هذا الهدف يتطلب العمل على عدد من المبادئ الأساسية التي تساعد على توجيه السياسات والاستراتيجيات نحو استدامة أكبر في كافة المجالات. فيما يلي أبرز الأهداف والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر.

– **أهداف الاقتصاد الأخضر:**

– **خفض الانبعاثات الكربونية:** يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة التي تساهم في الاحتباس الحراري. هذا الهدف يتطلب تقنيات إنتاجية أكثر كفاءة للطاقة، وتحويل الاقتصادات إلى طاقة متجددة بدلاً من الوقود الأحفوري.

– **التحول إلى الطاقة المتجددة:** أحد الأهداف الرئيسية للاقتصاد الأخضر هو تعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية، الرياح، والطاقة المائية، مما يساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري ويحد من التلوث البيئي.

– **تحقيق كفاءة استخدام الموارد:** الاقتصاد الأخضر يسعى إلى تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية. هذا يشمل تحسين استهلاك الطاقة، استخدام تقنيات الري الحديثة في الزراعة، وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

– **حماية البيئة والتنوع البيولوجي:** يسعى الاقتصاد الأخضر إلى الحفاظ على البيئة من خلال تقليل التلوث البيئي، حفظ التنوع البيولوجي، وحماية النظم البيئية المهمة للأجيال القادمة.

- **خلق فرص عمل مستدامة:** يساهم الاقتصاد الأخضر في خلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، إدارة النفايات، الزراعة المستدامة، والصناعات البيئية الأخرى، ما يعزز من قدرة الاقتصاد على النمو المستدام.

- **تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة:** يعمل الاقتصاد الأخضر على تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر من خلال تمكين المجتمعات الهشة والاستفادة من الفرص الاقتصادية الخضراء.

- **مبادئ الاقتصاد الأخضر:**

الاستدامة: يشمل هذا المبدأ التأكيد على ضرورة تحقيق تنمية اقتصادية لا تؤثر سلبًا على البيئة أو الموارد الطبيعية. الاستدامة تعد من المبادئ الأساسية التي يدعو إليها الاقتصاد الأخضر، وهي تشير إلى استمرارية التطور الاقتصادي على المدى الطويل دون الإضرار بالبيئة.

المسؤولية البيئية: يحث الاقتصاد الأخضر على تبني سياسات وممارسات اقتصادية تحترم البيئة، وتعمل على الحد من استهلاك الموارد الطبيعية والتقليل من المخاطر البيئية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية.

التنوع البيولوجي: يعترف الاقتصاد الأخضر بأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي باعتباره جزءًا أساسيًا من النظم البيئية التي تدعم الحياة على كوكب الأرض. وهذا يشمل حماية الغابات، المحيطات، والنظم البيئية المختلفة.

التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية: يعزز الاقتصاد الأخضر من فكرة التكامل بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والمساواة الاجتماعية. ويهدف إلى تحقيق تنمية شاملة تدعم الفئات الاجتماعية المختلفة وتضمن استفادة الجميع من النمو الاقتصادي.

التجديد والابتكار: يشجع الاقتصاد الأخضر على استخدام الابتكار التكنولوجي لخلق حلول جديدة ومستدامة للمشكلات البيئية من خلال الابتكار، يمكن تحسين كفاءة استخدام الموارد، وزيادة الإنتاجية في الصناعات الخضراء، وتطوير حلول جديدة في مجال الطاقة المتجددة.

المشاركة المجتمعية: يشمل هذا المبدأ أهمية إشراك جميع الأطراف في عملية صنع القرار الاقتصادي، بما في ذلك المجتمعات المحلية، النساء، والشباب، لضمان أن تكون سياسات الاقتصاد الأخضر شاملة .

- دور المرأة في الاقتصاد الأخضر:

تعتبر المرأة من العناصر الأساسية في تعزيز الاقتصاد الأخضر، حيث تلعب دورًا حيويًا في تطوير الحلول المستدامة التي تساهم في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. تاريخيًا، كانت النساء دائمًا في طليعة النشاطات البيئية من خلال مشاركتهن في الزراعة المستدامة، إعادة التدوير، والحفاظ على الموارد الطبيعية. ومع تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر، بدأ دور المرأة في الحصول على مزيد من الاهتمام باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من بناء مجتمع مستدام بيئيًا واقتصاديًا، المرأة قادرة على تقديم حلول مبتكرة ومستدامة في مجموعة من المجالات البيئية، من أبرزها الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإدارة الموارد المائية. كما أن مشاركتها في السياسات البيئية والمشاريع الخضراء يمكن أن تسهم بشكل مباشر في تحسين القدرة على مواجهة تحديات البيئة الحالية، مثل التغير المناخي والتدهور البيئي، إضافة إلى ذلك، تعد المرأة عاملاً مهمًا في نشر الوعي البيئي في المجتمعات المحلية، حيث تعمل على تعزيز ممارسات الاستدامة بين الأفراد من خلال تجاربها اليومية في تدبير المنزل، تنظيم الأنشطة الزراعية الصغيرة، واستخدام الطاقة المتجددة. حيث أن النساء في المناطق الريفية غالبًا ما يكن أكثر ارتباطًا بالموارد الطبيعية، مما يعزز من قدرتهن على فهم التحديات البيئية والبحث عن حلول محلية مستدامة، في هذا السياق، أكد الباحث عبد الله الصادق في دراسته حول الاقتصاد الأخضر: "المرأة، باعتبارها عنصرًا رئيسيًا في المجتمعات المحلية، تمتلك القدرة على قيادة التحولات البيئية من خلال الابتكار والمشاركة الفاعلة في الأنشطة التي تدعم الاستدامة" (الصادق، عبد الله، 2018، ص. 72)، إن تفعيل دور المرأة في الاقتصاد الأخضر يتطلب تبني سياسات تدعم مشاركتها في التعليم والتدريب المهني، وكذلك توفير فرص عمل في القطاعات البيئية المستدامة. يفترض أيضًا تمكين المرأة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، النقل المستدام، وتقنيات الزراعة الحديثة، حتى تتمكن من المساهمة بفاعلية في النمو الأخضر الذي يحقق التوازن بين البيئة والاقتصاد.

- المرأة كعنصر أساسي في الابتكار البيئي: تلعب المرأة دورًا محوريًا في عملية الابتكار البيئي، حيث تساهم بشكل كبير في تطوير حلول مستدامة تواجه التحديات البيئية التي يواجهها العالم اليوم. منذ العصور القديمة، كانت النساء جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة البيئية، سواء في مجال الزراعة أو الحفاظ على البيئة.

ومع تزايد الوعي البيئي في العصر الحديث، أصبح دور المرأة أكثر وضوحًا في قيادة الابتكارات التي تساهم في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، المرأة تمثل قوة دافعة في العديد من المجالات البيئية مثل الطاقة المتجددة، إدارة الموارد الطبيعية، إعادة التدوير، والزراعة المستدامة. في قطاع الطاقة المتجددة، على سبيل المثال، تسهم النساء في تطوير حلول مبتكرة لاستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المجتمعات الريفية والمناطق النائية، حيث تكون هذه الحلول أكثر أهمية نظرًا لندرة الموارد التقليدية مثل الكهرباء. حيث تساهم النساء في تطوير تقنيات الزراعة المستدامة التي تحافظ على البيئة وتساعد في تحسين إنتاج الغذاء، ما يقلل من الاعتماد على الأساليب الزراعية المدمرة للبيئة، الابتكار البيئي الذي تقوده المرأة لا يقتصر على الحلول التكنولوجية فحسب، بل يشمل أيضًا الابتكار في نماذج الأعمال والسياسات التي تدعم الاستدامة. على سبيل المثال، توجد العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء في مجالات مثل إعادة التدوير، والتي لا تقتصر على تقليل النفايات فحسب، بل أيضًا على تحسين كفاءة الموارد وتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية، علاوة على ذلك، تشارك المرأة بشكل فعال في مجال البحث العلمي والتقني المتعلق بحلول البيئة المستدامة. من خلال البحوث والابتكارات التي تقودها النساء في المجالات العلمية والتكنولوجية، يتم تطوير حلول جديدة تساهم في تقليل تأثيرات التغير المناخي وتساعد في تحسين جودة الهواء والماء والتربة، تُظهر التجارب العالمية أن مشاركة المرأة في الابتكار البيئي تساهم في تعزيز فعالية الحلول المستدامة. فالنساء غالبًا ما يتفردن بنهج شامل يربط بين حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يجعلهن عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة.

– **مشاركة المرأة في السياسات والاستراتيجيات الخضراء:** تعد مشاركة المرأة في السياسات والاستراتيجيات الخضراء أمرًا حيويًا لنجاح التحول إلى اقتصاد أخضر ومستدام. على الرغم من أن المرأة كانت في العديد من الأحيان مستبعدة من صُنع السياسات البيئية في الماضي، فإن الدور الذي تلعبه الآن في هذا المجال أصبح أكثر وضوحًا وأهمية. تكمن أهمية مشاركة المرأة في السياسات البيئية الخضراء في قدرتها على تقديم رؤى وابتكارات جديدة تساهم في تشكيل سياسات من شأنها تعزيز الاستدامة وحماية البيئة، تتمثل إحدى أبرز فوائد مشاركة المرأة في السياسات الخضراء في قدرتها على دمج الأبعاد الاجتماعية في السياسات البيئية. فعندما تشارك النساء في تطوير الاستراتيجيات البيئية، يتم تضمين قضايا مثل العدالة الاجتماعية، تمكين الفئات الضعيفة، وتحقيق التنمية المستدامة، مما يجعل السياسات أكثر شمولًا واستدامة. النساء، وخاصة في المجتمعات الريفية، يمتلكن خبرات ومعرفة فريدة حول كيفية إدارة الموارد الطبيعية بطرق مستدامة. هذا الفهم العميق يمكن أن يسهم في تطوير استراتيجيات بيئية تأخذ بعين الاعتبار التنوع البيئي

والاحتياجات المجتمعية، علاوة على ذلك، تساهم النساء في السياسات الخضراء من خلال دورهن القيادي في مؤسسات دولية ومحلية على مستوى الحكومات، تمثل النساء جزءًا من العديد من الهيئات التي تقرر السياسات البيئية، مثل لجان تغيير المناخ، ومنظمات التنمية المستدامة. في هذه الأماكن، يمكن للمرأة أن تساهم بشكل كبير في تعزيز ممارسات التنمية المستدامة، وتحفيز الحكومات على تبني سياسات بيئية أكثر صرامة وفعالية. الي جانب ذلك تسهم النساء في التعزيز من القدرة على التكيف مع التحديات البيئية من خلال إشراك المجتمعات المحلية وتوجيه المبادرات البيئية نحو احتياجات تلك المجتمعات، من جانب آخر، تُظهر التجارب العالمية أن السياسات البيئية التي تشارك النساء في وضعها تتسم بقدرة أكبر على تحقيق نتائج ملموسة. ففي بعض البلدان، تمكّن النساء من المساهمة في صياغة قوانين تشجع على الطاقة المتجددة، إدارة المياه، وإعادة التدوير، ما يسهم في تقليل التلوث وتحقيق كفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.

على الرغم من التقدم المحرز في إدماج المرأة في السياسات البيئية، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في هذا المجال، مثل القيود الثقافية والاجتماعية، وقلة الفرص التعليمية والتدريبية في المجالات البيئية. لذا، فإن تعزيز مشاركة المرأة في السياسات والاستراتيجيات البيئية يتطلب اتخاذ خطوات ملموسة لتمكين المرأة من الوصول إلى مناصب صنع القرار، وتوفير التدريب والدعم اللازم لها لتحقيق هذا الدور الحيوي في مستقبل الاقتصاد الأخضر.

التحديات والفرص: يشهد العالم في الوقت الراهن تحولًا كبيرًا نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب تغييرات جذرية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الاقتصاد الأخضر. يعتمد الاقتصاد الأخضر على تعزيز استدامة الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث، والابتكار في مجال الطاقة والموارد، وهو ما يتطلب مشاركة فعالة من جميع شرائح المجتمع. وفي هذا السياق، يُعتبر دور المرأة في هذا التحول من الأدوار الحيوية التي لا غنى عنها، تُظهر العديد من الدراسات أن المرأة تمتلك إمكانيات كبيرة في تقديم حلول مبتكرة وفعّالة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية. ومن خلال مشاركتها الفعالة في هذه القطاعات، يمكن للمرأة أن تُسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة ولكن على الرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعيق مشاركة المرأة بشكل كامل في الاقتصاد الأخضر، مثل القيود الثقافية والاجتماعية، ونقص الفرص التعليمية والتدريبية، وصعوبة الوصول إلى التمويل اللازم.

إلى جانب التحديات، توجد العديد من الفرص التي يمكن استغلالها لدعم مشاركة المرأة في الاقتصاد الأخضر. إذا تم تمكين المرأة من خلال التعليم والتدريب، وتوفير الفرص التمويلية المناسبة، وتعزيز دورها في اتخاذ القرارات البيئية، فإنه سيكون بإمكانها تقديم إسهامات فعّالة في بناء مستقبل أخضر وأكثر استدامة.

وفقا لما أشار الباحث محمد عبد الله في دراسته حول دور المرأة في التنمية المستدامة: "إن إشراك المرأة في الاقتصاد الأخضر يمثل خطوة أساسية نحو تعزيز الاستدامة البيئية، حيث تمتلك النساء القدرة على تقديم حلول مبتكرة تساهم في تحسين الوضع البيئي بشكل جذري" (عبد الله، محمد، 2019، ص. 135)، ونتحدث عن التحديات التي تواجه المرأة في الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى الفرص المتاحة لها في هذا المجال، مع التركيز على أهمية دورها في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يسعى العالم إلى تحقيقها في ظل التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

– **التحديات التي تواجه المرأة في الاقتصاد الأخضر:** على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تمثلها المرأة في تعزيز الاقتصاد الأخضر، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق مشاركتها الفعالة في هذا المجال. هذه التحديات تمتد من القيود الثقافية والاجتماعية إلى العوائق الاقتصادية والتعليمية، التي قد تحد من قدرة المرأة على التفاعل بشكل كامل مع فرص الاقتصاد الأخضر، تعد القيود الثقافية والاجتماعية من أبرز التحديات التي تواجه المرأة في الاقتصاد الأخضر، حيث تضع العديد من المجتمعات أدوارًا تقليدية للنساء تقتصر على الأسرة والمنزل، مما يحد من قدرتهن على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. هذه النظرة السائدة قد تحول دون تمكين المرأة من المساهمة في المجالات البيئية والاقتصادية بشكل فاعل. في بعض البلدان، تعتبر مشاركة المرأة في المشاريع البيئية أو في العمل في قطاعات مثل الطاقة المتجددة أو الزراعة المستدامة من المجالات "الذكورية"، مما يخلق حاجزًا اجتماعيًا يمنع النساء من الولوج إلى هذه المجالات.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه النساء تحديًا كبيرًا في الحصول على التمويل اللازم لدعم مشروعاتهن في الاقتصاد الأخضر. في العديد من الحالات، تواجه المشاريع التي تقودها النساء صعوبة في الحصول على التمويل من المؤسسات المالية أو الحكومات، حيث تُعتبر المشاريع التي تقودها النساء أقل قدرة على النجاح مقارنة بتلك التي يقودها الرجال. هذا يؤدي إلى إعاقة نمو المشاريع البيئية التي تديرها النساء في العديد من القطاعات مثل الطاقة المتجددة وإعادة التدوير.

نقص التعليم والتدريب المتخصص في المجالات البيئية يعد أيضًا من التحديات المهمة التي تواجهها النساء حيث أن العديد من النساء لا يمتلكن الوصول إلى التعليم والتدريب المناسب في مجالات مثل تكنولوجيا الطاقة المتجددة، إدارة المياه، أو الاستدامة البيئية. هذه الفجوة التعليمية تقلل من فرصهن في الحصول على وظائف قيادية في هذا القطاع أو حتى في إنشاء مشاريع مبتكرة تعزز الاقتصاد الأخضر.

إلى جانب ذلك، يعاني تمثيل المرأة في المناصب القيادية في المؤسسات البيئية من ضعف ملحوظ. على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين تمثيل المرأة في القطاعات المختلفة، فإن النساء لا يزالن يعانين من قلة التواجد في المناصب العليا في الهيئات البيئية أو الشركات العاملة في مجالات مثل الطاقة المتجددة أو الاقتصاد الدائري. ناهيك عن أن غياب هذا التمثيل النسائي في مواقع اتخاذ القرارات يجعل من الصعب دفع السياسات البيئية نحو تحقيق المزيد من العدالة والمساواة، أخيرًا، تواجه النساء في بعض الأحيان صعوبة في الوصول إلى البنية التحتية المناسبة التي تدعم مشاركتهن في الاقتصاد الأخضر. في المناطق الريفية، على سبيل المثال، قد تكون النساء غير قادرات على الوصول إلى تقنيات حديثة أو شبكات الدعم المهني التي يمكن أن تساعدهن في تطوير مشاريعهن البيئية. هذه الفجوات في البنية التحتية قد تحد من إمكانيات النساء في إحداث تأثير إيجابي في قطاعات الاقتصاد الأخضر، بحسب ما ذكر الباحث أحمد عبد الله في دراسته: "تظل النساء في العديد من الدول يواجهن تحديات كبيرة تتعلق بالتمويل، التدريب، والتمثيل القيادي، مما يحد من مساهمتهن في الاقتصاد الأخضر على الرغم من امتلاكهن للقدرة على الابتكار والإبداع في هذا المجال" (عبد الله، أحمد، 2020، ص. 74).

– **القيود الثقافية والاجتماعية:** تعد القيود الثقافية والاجتماعية من أبرز التحديات التي تواجه المرأة في مجال الاقتصاد الأخضر، حيث تلعب الثقافة دورًا كبيرًا في تحديد الأدوار التقليدية المقررة للنساء في العديد من المجتمعات. في العديد من الثقافات، يُنظر إلى دور المرأة بشكل رئيسي على أنه مرتبط بالأسرة والمنزل، مما يقلل من فرصها في الانخراط في الأنشطة الاقتصادية أو التوجه نحو مجالات مثل الاقتصاد الأخضر. هذه القيود الثقافية تؤثر على قدرة المرأة على تحقيق طموحاتها المهنية وتحد من مشاركتها الفاعلة في القطاعات التي تساهم في التنمية المستدامة وحماية البيئة، في بعض المجتمعات، تواجه النساء معوقات اجتماعية تتمثل في عدم قبول المجتمع لفكرة عمل المرأة في مجالات غير تقليدية، مثل الطاقة المتجددة أو الزراعة المستدامة. يعتقد البعض أن هذه المجالات هي مسؤولية الرجال فقط، مما يعزز من النظرة التقليدية التي تقيّد مشاركة النساء. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي نقص الدعم الاجتماعي للنساء العاملات في مجالات

الاقتصاد الأخضر إلى شعورهن بالعزلة أو الإحباط، مما يجعل من الصعب عليهن الاستمرار في تقديم الإسهامات المطلوبة في هذا المجال، من جهة أخرى، تواجه المرأة تحديات تتعلق بالتوازن بين العمل والحياة الشخصية في المجتمعات التي تضع على عاتق النساء مسؤوليات كبيرة داخل الأسرة. في هذه الحالة، تتعرض النساء لضغوط مضاعفة قد تؤثر على قدرتهم على الانخراط في القطاعات البيئية المستدامة التي تتطلب ساعات عمل مرنة ومشاركة فعالة. وفي بعض الأحيان، قد يُنظر إلى عمل المرأة خارج المنزل على أنه غير مهم أو غير ضروري، مما يقلل من حوافز النساء للانخراط في الاقتصاد الأخضر، علاوة على ذلك، قد تتعرض المرأة التي ترغب في دخول هذه المجالات إلى تحيّزات جنسانية من قبل زملائها أو المجتمع بشكل عام. حيث يمكن أن تواجه شكوكًا بشأن قدرتها على التميز في بيئات العمل التي يُنظر إليها تقليديًا على أنها موجهة للرجال. هذه المواقف قد تؤدي إلى تقليل فرص التعليم والتدريب المتاحة لها، وبالتالي تقييد قدرتها على التطور في هذا المجال.

– **نقص التمويل والتدريب:** يعد نقص التمويل والتدريب من أبرز العوائق التي تواجه المرأة في الاقتصاد الأخضر، حيث تشكل هذه العوامل حاجزًا كبيرًا أمام قدرة النساء على الانخراط الفعّال في هذا المجال والمساهمة في ابتكار حلول بيئية مستدامة. فالتمويل يعتبر العنصر الأساسي الذي يمكّن الأفراد من تنفيذ أفكارهم ومشاريعهم، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وفي مجال الاقتصاد الأخضر تتعدد الفرص التي قد توفرها مشاريع الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإعادة التدوير، ولكن غالبًا ما تواجه النساء صعوبة في الوصول إلى التمويل اللازم لدعم هذه المشاريع، تواجه المشاريع التي تقودها النساء في العديد من الأحيان نقصًا في التمويل مقارنة بتلك التي يقودها الرجال. حيث يُظهر العديد من الدراسات أن النساء يعانين من تفضيلات أقل من قبل المؤسسات المالية والمستثمرين، الذين عادة ما يكونون أكثر ميلاً لدعم المشاريع التي يقودها الرجال. يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها ضعف الثقة في قدرة المرأة على إدارة المشاريع الكبرى، والمفاهيم التقليدية التي تقلل من أهمية المشاريع البيئية التي تقودها النساء. زيادةً على ذلك، تواجه النساء صعوبة في الحصول على القروض أو الاستثمارات، بسبب القيود الاجتماعية أو غياب الضمانات المالية الكافية، أما فيما يخص التدريب، فإن نقص التدريب المتخصص في مجالات الاقتصاد الأخضر يشكل تحديًا آخر أمام النساء. ففي العديد من الأحيان، تفتقر النساء إلى الفرص التعليمية والتدريبية التي تؤهلهن للعمل في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والتقنيات البيئية الحديثة، وإدارة الموارد المستدامة. ويعد هذا النقص في التعليم والتدريب سببًا رئيسيًا في عرقلة مشاركة النساء في الوظائف القيادية أو في المجالات التي تتطلب مهارات تقنية متخصصة. في كثير من البلدان، تكون البرامج التدريبية التي تهتم

بالبيئة غير متاحة بشكل كافٍ للنساء، خاصة في المناطق الريفية أو المجتمعات النامية، كما أن عدم وجود برامج تدريبية مناسبة في العديد من البلدان يُعد عائقًا كبيرًا، حيث يُسهم نقص المهارات المتخصصة في تقليص فرص المرأة للحصول على وظائف في الصناعات البيئية. وغالبًا ما يُنظر إلى المرأة على أنها تفتقر إلى الخبرة اللازمة لتطوير أو قيادة مشاريع بيئية مستدامة، مما يعزز من تصورات خاطئة حول قدرتها على تحقيق النجاح في هذا القطاع، إضافة إلى ذلك، غالبًا ما تواجه المرأة صعوبة في الوصول إلى شبكات الدعم المهني التي يمكن أن تساعدها في تطوير مهاراتها أو في الحصول على فرص تمويلية لمشاريعها. في غياب هذه الشبكات، تظل النساء عازفات عن الدخول في هذا المجال أو يواجهن صعوبة في التوسع في مشاريعهن البيئية، مما يقلل من تأثيرهن في تعزيز الاقتصاد الأخضر، وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نقص التمويل والتدريب يشكلان عوائق رئيسية أمام تقدم المرأة في الاقتصاد الأخضر. لمواجهة هذه التحديات، من الضروري أن تتبنى الحكومات والمؤسسات الدولية سياسات تدعم تمويل المشاريع التي تقودها النساء وتوفر لهن فرص التدريب المتخصص في المجالات البيئية، مما يساهم في تعزيز دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

– **الفرص المتاحة للمرأة في الاقتصاد الأخضر:** يشهد الاقتصاد الأخضر اليوم ازدهارًا متزايدًا، إذ يُعد من المجالات الحيوية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها المرأة في هذا المجال، إلا أن هناك العديد من الفرص التي يمكن أن تستغلها لتعزيز مشاركتها الفعالة في الاقتصاد الأخضر. توفر هذه الفرص بيئة خصبة للنساء لتقديم حلول مبتكرة ومستدامة في قطاعات متعددة مثل الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والزراعة المستدامة. وتتمثل هذه الفرص في تمكين المرأة من خلال التدريب والتعليم، وتعزيز مشاركتها في اتخاذ القرارات البيئية، بالإضافة إلى دعم المشاريع النسائية الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في الاستدامة البيئية، وتشير العديد من الدراسات إلى أن الاقتصاد الأخضر يقدم فرصًا كبيرة للنساء لتحسين وضعهن الاقتصادي والاجتماعي، من خلال توفير فرص عمل جديدة، وتعزيز ريادة الأعمال النسائية في المجالات البيئية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة المرأة في السياسات البيئية تعد من العوامل المهمة التي تسهم في بناء مجتمعات أكثر مرونة واستدامة. وعندما يتم منح المرأة الفرص اللازمة، فإنها تكون قادرة على تقديم حلول مبتكرة تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبين الباحث محمد علي في دراسته حول دور المرأة في الاقتصاد الأخضر: "إن الاقتصاد الأخضر لا يقدم فقط حلولًا بيئية، بل يوفر أيضًا فرصًا كبيرة للمرأة لإثبات قدرتها على القيادة في مجالات حيوية مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، مما يعزز دورها في تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية الاقتصادية" (علي، محمد،2021،ص. 112).

– **تمكين المرأة في القطاعات البيئية:** يعد تمكين المرأة في القطاعات البيئية من الأمور الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر. تتضمن عملية تمكين المرأة في هذا السياق توفير الفرص المتساوية لها للمشاركة في الأنشطة البيئية واتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية. من خلال تمكين المرأة، يمكن الاستفادة من إمكانياتها الفريدة في تقديم حلول مبتكرة ومستدامة تتناسب مع تحديات البيئة، سواء في مجالات الطاقة المتجددة، أو الزراعة المستدامة، أو إدارة المياه والنفايات، إن تمكين المرأة في القطاعات البيئية يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر فعالية. فالنساء يمكنهن استخدام معرفتهن التقليدية ومهاراتهن في التعامل مع البيئة بطرق مستدامة، لا سيما في المناطق الريفية إذ تلعب النساء في العديد من المجتمعات دورًا أساسيًا في الزراعة والإنتاج الغذائي، مما يمنحهن القدرة على التأثير بشكل إيجابي في مجالات الزراعة المستدامة وحماية التنوع البيولوجي. من خلال تزويدهن بالمعرفة والمهارات اللازمة، يمكن تعزيز هذه الجهود لتحقيق التوازن بين الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

علاوة على ذلك، يعد توفير التعليم والتدريب المتخصص من أبرز العوامل التي تسهم في تمكين المرأة في القطاعات البيئية. من خلال برامج تدريبية موجهة، يمكن تعليم النساء تقنيات الطاقة المتجددة، مثل استخدام الألواح الشمسية أو تقنيات طاقة الرياح، وهو ما يساهم في تعزيز مشاركتهن في هذه الصناعات الحيوية. بينما يساعد تمكين المرأة في القطاعات البيئية على تحسين القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، من خلال اعتماد سياسات بيئية تلائم احتياجات النساء وتدعم قدراتهن في التأثير على السياسات البيئية، في النهاية، فإن تمكين المرأة في القطاعات البيئية يتطلب توفير بيئة شاملة تدعم مشاركتها، بدءًا من التعليم والتدريب وصولًا إلى تيسير الوصول إلى التمويل والفرص. ذلك أن مشاركة المرأة الفعّالة في هذا المجال لا تقتصر على تحقيق المساواة بين الجنسين، بل تساهم أيضًا في تعزيز التنمية المستدامة وتوفير حلول بيئية مبتكرة تتناسب مع التحديات التي يواجهها كوكب الأرض.

– **دعم المشاريع النسائية المستدامة:** يعد دعم المشاريع النسائية المستدامة أحد المحاور الأساسية في تعزيز دور المرأة في الاقتصاد الأخضر المشاريع التي تقودها النساء في المجالات البيئية ليست فقط فرصة لتوفير حلول مستدامة، بل تساهم أيضًا في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء، وتحقيق التنوع في الاقتصاد الأخضر هذه المشاريع يمكن أن تشمل مجالات متنوعة مثل الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة، إدارة الموارد الطبيعية، وإعادة التدوير، وكلها تسهم في تحسين البيئة وتوفير فرص عمل جديدة.

دعم المشاريع النسائية المستدامة يبدأ من توفير التمويل الكافي، الذي يُعد من أكبر التحديات التي تواجهها النساء في هذا المجال. تحتاج المشاريع التي تقودها النساء إلى الدعم المالي من الحكومات، المؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية لضمان استدامتها وتوسعها. تسعى العديد من المبادرات إلى توفير قروض ميسرة أو منح تهدف إلى تشجيع النساء على الدخول في القطاعات البيئية والعمل على تطوير مشاريع تحسن من البيئة وتعزز من الاقتصاد الأخضر. علاوة على ذلك، من الضروري أن تشمل هذه المبادرات توجيه الدعم المالي إلى النساء في المناطق الريفية والمجتمعات المهمشة، حيث يمكن أن تحدث المشاريع النسائية تأثيرًا إيجابيًا أكبر، من جانب آخر، يتطلب دعم المشاريع النسائية المستدامة تيسير الوصول إلى الموارد الطبيعية والتقنيات الحديثة. يجب أن تُوفر للنساء الفرص للتدريب على استخدام تقنيات مبتكرة ومستدامة في مجالات مثل الطاقة الشمسية، الزراعة العضوية، أو تقنيات الري المستدامة. وبذلك، فإن تزويد النساء بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحسين إنتاجهن وزيادة كفاءتهن في هذه المجالات يعزز من قدرتهم على المنافسة في الأسواق البيئية العالمية، إضافة إلى ذلك، من المهم دعم المشاريع النسائية من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق. تسويق المنتجات البيئية النسائية المستدامة يعد عنصرًا أساسيًا لنجاح هذه المشاريع. يمكن للحكومات والشركات الكبرى والمنظمات غير الحكومية العمل على تسويق هذه المشاريع على مستوى محلي ودولي من خلال منصات متنوعة، مما يساهم في خلق شبكة من المشترين والداعمين للمشاريع النسائية في مجال الاقتصاد الأخضر، أيضًا، من خلال توفير بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة، يمكن دعم النساء في تأسيس وإدارة مشاريعهن المستدامة. يجب أن تشمل هذه السياسات التشريعية تسهيلات في إجراءات تأسيس المشاريع، وضمان حقوق الملكية الفكرية للنساء، وتوفير دعم فني ومستشارين متخصصين لمساعدتهن في التغلب على التحديات التي قد يواجهنها في أثناء تنفيذ مشاريعهن وسوف نتحدث عن الابتكارات المستدامة ودور المرأة.

– **الابتكارات المستدامة ودور المرأة:** في ظل التحديات البيئية التي تواجه العالم اليوم، أصبح الابتكار المستدام أحد الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وحماية كوكب الأرض. المرأة، بقدراتها الفائقة ورؤيتها المتجددة، يمكن أن تكون محركًا رئيسيًا لهذا الابتكار، خصوصًا في مجالات البيئة والطاقة المتجددة. تلعب النساء دورًا مهمًا في ابتكار حلول بيئية تساهم في تقليل تأثيرات التغير المناخي، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة. فعندما يتم منح النساء الفرص المناسبة، يكون لديهن القدرة على المساهمة بشكل كبير في تطوير حلول بيئية مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع وتحقق التوازن بين الاقتصاد والبيئة، حيث يشير الباحث عماد عبد الله في دراسته حول الابتكارات المستدامة، "الابتكار المستدام يمثل حلاً حيويًا لمواجهة التحديات البيئية، والنساء يعتبرن جزءًا أساسيًا من هذا الابتكار نظرًا لقدراتهن الفائقة على التكيف مع المتغيرات البيئية وتقديم حلول مبتكرة تحافظ على الموارد الطبيعي" (عبد الله، عماد، 2020، ص. 145).

– **أمثلة على ابتكارات نسائية في الاقتصاد الأخضر:** تعد الابتكارات النسائية في الاقتصاد الأخضر من العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة. المرأة، بتفكيرها الخلاق وقدرتها على التكيف مع الظروف البيئية، قدّمت العديد من الحلول التي تدعم الاقتصاد الأخضر، سواء من خلال التقنيات البيئية الحديثة أو من خلال تبني نماذج اقتصادية مستدامة. تركز هذه الابتكارات على تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل التلوث، وتعزيز الطاقة المتجددة، مما يسهم بشكل مباشر في معالجة التحديات البيئية، تعتبر النساء في العديد من الدول الريفية من أبرز المساهمين في ابتكار حلول بيئية مستدامة، حيث يقدمن أفكارًا مبتكرة في الزراعة المستدامة وإدارة المياه والموارد الطبيعية على سبيل المثال، ابتكرت بعض النساء في أفريقيا تقنيات ري ذكية توفر المياه وتقلل من هدرها، مما يحسن الإنتاج الزراعي ويحافظ على الموارد المائية. واظهرت العديد من المشاريع النسائية في مجال الطاقة المتجددة، حيث قامت النساء في بعض المجتمعات بتطوير نظم طاقة شمسية بسيطة لتوفير الكهرباء للمنازل والمجتمعات الريفية، إضافة إلى ذلك، تساهم النساء في مجال الاقتصاد الدائري من خلال ابتكار حلول لإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى موارد مفيدة. فقد قادت النساء في بعض البلدان العربية مشاريع تهدف إلى إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية واستخدامها في تصنيع منتجات جديدة، مما يساهم في تقليل التلوث البيئي ويدعم الاقتصاد الأخضر.

برزت النساء دورهن في مجال الابتكارات التي تدعم التنوع البيولوجي وحماية البيئة. في هذا السياق، تعمل العديد من النساء في مجال الزراعة العضوية، حيث يستخدمن أساليب غير تقليدية في الزراعة، مما يحسن جودة التربة ويقلل من استخدام المبيدات الكيميائية، وأفاد الباحث "محمد علي" في دراسته حول الابتكارات النسائية في الاقتصاد الأخضر: "المرأة أظهرت قدرتها الكبيرة على ابتكار حلول بيئية مبدعة، خاصة في مجالات الزراعة المستدامة والطاقة المتجددة، مما يساهم في تحسين استدامة البيئة والموارد الطبيعية " (علي، محمد،2021، ص. 167).

– **نماذج ناجحة من النساء في الطاقة المتجددة:** شهدت العديد من الدول في السنوات الأخيرة نماذج ناجحة لنساء قدّمن مساهمات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، وأسهمن في تطوير حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات البيئية. هذه النماذج تمثل أمثلة حية على قدرة المرأة على قيادة التحولات البيئية من خلال الابتكار في التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة. تعمل النساء في مجالات الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الحيوية، حيث استطعن تحفيز التغيير وتوفير حلول طاقة مستدامة تلبي احتياجات المجتمعات المحلية.

من أبرز الأمثلة في هذا المجال، تُعدّ "مريم الهاشمي" من الإمارات العربية المتحدة واحدة من القيادات النسائية التي ساهمت في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية. استطاعت مريم قيادة العديد من المبادرات التي تهدف إلى زيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية في مناطق متعددة في الإمارات، مما يسهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري ويساعد في توفير طاقة نظيفة ومستدامة. تمكنت من تسهيل انتقال العديد من المجتمعات الريفية إلى استخدام الألواح الشمسية كمصدر رئيسي للطاقة، مما ساهم في تحسين جودة الحياة وتقليل التكاليف، أما في القارة الإفريقية، فقد برزت "ليزلي أوكونجو" من نيجيريا كإحدى الشخصيات النسائية الرائدة في مجال الطاقة المتجددة، حيث عملت على إطلاق العديد من المشاريع التي تستخدم طاقة الرياح لتوليد الكهرباء في مناطق نائية. كان لهذه المشاريع تأثير كبير في توفير مصادر طاقة مستدامة للمجتمعات التي كانت تعاني من نقص في الكهرباء. ساعدت أوكونجو في تدريب العديد من النساء على تقنيات الطاقة النظيفة، مما أسهم في تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في الاقتصاد الأخضر، في جنوب آسيا، قدّمت "سوميا دارما" في الهند نموذجًا ناجحًا آخر في مجال الطاقة الحيوية، حيث قامت بتأسيس شركة تهدف إلى استخدام المخلفات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي. ساهمت هذه الابتكارات في تقليل تأثير التلوث البيئي الناتج عن حرق المخلفات الزراعية، وأتاحت مصدرًا طاقويًا نظيفًا للعديد من القرى في الهند. بالإضافة إلى ذلك، كانت "دارما" قادرة على تعليم المجتمعات المحلية حول أهمية الطاقة المستدامة وكيفية الاستفادة منها

في حياتهم اليومية، تثبت هذه النماذج أن النساء قادرات على قيادة الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة، ويقمن بدور محوري في تقديم حلول بيئية مبتكرة تساعد في تحسين الظروف البيئية والاقتصادية في المجتمعات المحلية. كما أن مشاركة المرأة في هذه المجالات يساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة وتقديم حلول مبتكرة للتحديات البيئية العالمية.

– **مساهمة المرأة في إعادة التدوير والاقتصاد الدائري:** تعتبر المرأة قوة دافعة أساسية في مجال إعادة التدوير والاقتصاد الدائري، حيث تساهم بشكل فعّال في تحويل المواد الخام إلى منتجات قابلة للاستخدام، وتقليل النفايات، وتعزيز الاستدامة البيئية. يتمحور الاقتصاد الدائري حول تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تراكم النفايات من خلال إعادة التدوير واستخدام المواد بشكل دوري، وهذا هو المجال الذي تظهر فيه الابتكارات النسائية بشكل واضح، خاصة في المناطق الريفية والحضرية حيث النساء يشكلن جزءًا كبيرًا من القوى العاملة في هذا القطاع، في العديد من البلدان النامية، تُعدّ النساء العاملات في مجال إعادة التدوير جزءًا مهمًا من الحلول البيئية. على سبيل المثال، تقوم النساء في مناطق مثل جنوب آسيا وأفريقيا بجمع المواد القابلة لإعادة التدوير مثل الورق، البلاستيك، والمعادن، ثم يستخدمن مهاراتهن في فرزها وإعادة تصنيعها. هذا النشاط لا يقتصر فقط على حماية البيئة من التلوث، بل أيضًا يعزز من دخل النساء ويحسن من وضعهن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية، أحد الأمثلة البارزة هو دور المرأة في مشاريع إعادة تدوير البلاستيك في كينيا. حيث قامت مجموعة من النساء بتأسيس مبادرة تهدف إلى جمع البلاستيك المستعمل وتحويله إلى مواد بناء بديلة، مثل الطوب البلاستيكي المعاد تدويره، مما يساعد في توفير بديل للمواد التقليدية ويقلل من النفايات البلاستيكية التي تؤثر سلبًا على البيئة. في هذا السياق، تساهم النساء في مواجهة تحديات النفايات وتعزيز الاستدامة في مجتمعاتهن من خلال الابتكار المستدام، علاوة على ذلك، تُسهم المرأة في الاقتصاد الدائري عبر مشاريع الزراعة المستدامة التي تعتمد على إعادة تدوير المواد الزراعية، مثل تحويل النفايات العضوية إلى سماد عضوي. في بعض المناطق الريفية في الشرق الأوسط وآسيا، قامت النساء باستخدام النفايات الزراعية لإنتاج الأسمدة الطبيعية التي تحسن من خصوبة التربة وتقلل من الحاجة إلى الأسمدة الكيميائية، مما يعزز الإنتاج الزراعي بشكل مستدام، من جهة أخرى، قامت بعض النساء في الدول الغربية بتأسيس شركات تركز على تحويل الملابس المستعملة إلى منتجات جديدة، وذلك باستخدام تقنيات مبتكرة لإعادة تدوير الأقمشة والملابس. هذه المبادرات لا تقتصر على توفير حلول بيئية فحسب، بل تساهم في تعزيز الاقتصاد الدائري من خلال الترويج لنمط حياة مستدام وأكثر مسؤولية.

من خلال هذه المبادرات والابتكارات، تُظهر المرأة قدرتها الكبيرة على تحقيق التغيير البيئي والاجتماعي في المجتمعات المحلية والعالمية. تعدُّ هذه الأنشطة ضرورية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يعكس كيف يمكن للمرأة أن تكون محركًا رئيسيًا في تحقيق الاقتصاد الأخضر والدوائر المستدامة.

– **استراتيجيات تعزيز دور المرأة في الابتكار المستدام:** يعد تعزيز دور المرأة في الابتكار المستدام خطوة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تلعب النساء دورًا محوريًا في تقديم حلول مبتكرة للتحديات لبيئية التي تواجه العالم. من أجل تمكين النساء من المساهمة بشكل أكبر في هذا المجال، من الضروري أن تتبنى الحكومات والمجتمعات مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى إزالة الحواجز التي قد تعيق مشاركتهن في الابتكار المستدام. يمكن أن تتضمن هذه الاستراتيجيات تحسين الوصول إلى التعليم والتدريب، تعزيز الشراكات بين النساء والمؤسسات البيئية، ودعم المشاريع النسائية المبتكرة، أحد الأساليب الأساسية في تعزيز الابتكار المستدام هو تقديم التعليم والتدريب المهني للنساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، حيث يُعدّ ذلك من أبرز العوامل التي تسهم في تطوير مهاراتهن وتمكينهن من المساهمة في ابتكار حلول بيئية مستدامة. يوفر التدريب المتخصص في هذه المجالات القدرة على تسريع وتيرة الابتكار ويسهم في تطوير حلول أكثر فعالية لتحديات البيئة، علاوة على ذلك، تُعد الشراكات بين النساء والمؤسسات البيئية جزءًا مهمًا في دفع الابتكار المستدام. يتطلب التقدم في هذا المجال التعاون بين الأفراد والمنظمات الحكومية والغير حكومية لدعم وتوجيه المشاريع التي تقودها النساء. من خلال توفير فرص للتعاون مع الخبراء في مجال الابتكار البيئي، تستطيع النساء تحقيق رؤيتهن وتحويل أفكارهن إلى مشاريع حقيقية ذات تأثير إيجابي، يُظهر الباحث "أحمد السعيد" في دراسته حول دور المرأة في الابتكار البيئي: "إن تمكين المرأة من خلال التعليم والتدريب، وتوفير الموارد المناسبة لهن، هو الطريق الأمثل لتعزيز الابتكار المستدام. المرأة تمتلك القدرة على تقديم حلول بيئية مبتكرة، ولكنها تحتاج إلى بيئة داعمة توفر لها الأدوات والفرص اللازمة (السعيد، أحمد، 2022،ص. 212).

– **تعزيز التعليم والتدريب المهني للمرأة:** يُعد تعزيز التعليم والتدريب المهني للمرأة أحد الركائز الأساسية التي تساهم في تمكينها لتحقيق الابتكار المستدام والمشاركة الفعّالة في المجالات البيئية. يعد التعليم أداة أساسية لفتح الأبواب أمام النساء لممارسة دورهن القيادي في الاقتصاد الأخضر، إذ يمكنهن من تطوير مهاراتهن ومعرفتهن في مجالات مثل الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا البيئية، والاقتصاد الدائري.

من خلال التعليم والتدريب المتخصص، تتمكن المرأة من الحصول على الأدوات اللازمة لتقديم حلول مبتكرة للتحديات البيئية التي يواجهها العالم، مثل التغير المناخي وإدارة النفايات. يساهم التدريب المهني في تزويد النساء بالمعرفة اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة، مثل تكنولوجيا الطاقة الشمسية والري الذكي، ما يعزز دورهن في مجالات الابتكار البيئي، بجانب ذلك، يساعد التعليم على تغيير التصورات الاجتماعية السائدة حول دور المرأة في المجالات التقنية والعلمية، ويشجع على زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستدامة والبيئة. يمكن للمرأة من خلال التعليم أن تصبح قائدة في المشاريع البيئية المستدامة، سواء من خلال العمل في مؤسسات بيئية أو من خلال إطلاق مشروعاتها الخاصة، لذلك، تعتبر السياسات التي تهدف إلى تعزيز التعليم والتدريب المهني للمرأة خطوة أساسية نحو زيادة مشاركتها في الاقتصاد الأخضر والابتكار المستدام، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة وعدلاً بيئيًا.

– **تشجيع الشراكات بين المرأة والمؤسسات البيئية:** تعد الشراكات بين المرأة والمؤسسات البيئية من الأدوات الفعالة التي تعزز الابتكار المستدام وتساهم في تطوير حلول بيئية مبتكرة. من خلال هذه الشراكات، يمكن للنساء الوصول إلى الموارد اللازمة، سواء كانت مالية أو تقنية، للمشاركة بشكل فعّال في مشاريع البيئة المستدامة. هذه الشراكات تمثل فرصة حقيقية للمرأة لدخول مجالات جديدة تركز على التحديات البيئية وتقديم حلول مستدامة، ومن خلال التعاون مع المؤسسات البيئية، تتمكن النساء من تطوير مشاريعهن وتحقيق أهدافهن في مجالات مثل الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة، وإعادة التدوير. توفر المؤسسات البيئية هذه الشراكات بيئة داعمة تتيح للنساء الفرصة لتوسيع نطاق مشاريعهن وتحقيق التأثير الأكبر على المستوى المحلي والعالمي. على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات البيئية توفير التدريب، الإرشاد، والتمويل الذي تحتاجه النساء لتطوير حلول مبتكرة تساهم في حماية البيئة وتعزيز الاستدامة، من جهة أخرى، تعتبر هذه الشراكات فرصة لتبادل المعرفة والخبرات بين النساء المتخصصات في مجال البيئة وبين الخبراء في المؤسسات البيئية، مما يعزز القدرة على الابتكار. كما تساهم هذه الشراكات في تعزيز مكانة المرأة في القطاعات البيئية وتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين في المجالات التي كانت تهيمن عليها عادة القوى العاملة الذكورية، بالإضافة إلى ذلك، تشجع هذه الشراكات على تطبيق استراتيجيات مبتكرة في مواجهة تحديات مثل التغير المناخي، تدهور الأراضي، وتلوث المياه، حيث يمكن للنساء أن يلعبن دورًا محوريًا في تقديم حلول بيئية مستدامة بفضل الدعم الذي يتلقينه من المؤسسات البيئية.

من خلال تشجيع الشراكات بين المرأة والمؤسسات البيئية، يتم تعزيز دور المرأة في الاقتصاد الأخضر، مما يساعد في تمكينها من المساهمة بشكل أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة.

– **رؤية الباحثة:** إن رؤية الباحثة تتمثل في تعزيز دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الأخضر، وذلك عبر توفير الدعم الكافي لها في مجالات الابتكار البيئي والمشاركة في السياسات البيئية. ترى الباحثة أن النساء يمتلكن قدرات وإمكانات هائلة يمكن أن تُحدث فارقًا كبيرًا في مواجهة التحديات البيئية التي يعاني منها العالم اليوم. من خلال مشاركتهن الفعالة في مشاريع الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والزراعة المستدامة، يمكن للمرأة أن تسهم بشكل جوهري في بناء اقتصادات مستدامة وأكثر مرونة بيئيًا، إن الباحثة تؤمن بأن تحقيق ذلك يتطلب تغييرًا جذريًا في العديد من السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من دور المرأة في هذا المجال. ينبغي على الحكومات والمؤسسات البيئية دعم المرأة من خلال توفير التعليم والتدريب المهني في المجالات البيئية، وتسهيل وصولها إلى الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ مشاريع مبتكرة. كما يجب تعزيز الشراكات بين المرأة والمؤسسات البيئية لضمان تبادل المعرفة وتوفير بيئة عمل تشجع على الابتكار المستدام، كما ترى الباحثة أن المرأة تمتلك القدرة على قيادة التحولات البيئية من خلال ربط الابتكار البيئي بالاحتياجات المجتمعية، مما يساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر والمجتمعات المحلية. وبالتالي، فإن تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الأخضر ليس مجرد مسألة تمكين اقتصادي، بل هو استثمار في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة على مستوى عالمي، في هذا السياق، تعتبر الباحثة أن التحسين المستمر في السياسات البيئية والتدريب المهني وتوفير الفرص المساوية بين الجنسين سيعزز من قدرة المرأة على اتخاذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات البيئية، وبالتالي يمكن أن تساهم بشكل أكبر في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، خاصةً فيما يتعلق بمكافحة التغير المناخي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

– الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن المرأة تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة. فقد أظهرت التجارب المحلية والدولية قدرة المرأة على الابتكار والتأثير في مجال البيئة، بدءًا من مشاريع الطاقة المتجددة وصولاً إلى مبادرات إعادة التدوير والاقتصاد الدائري. في العديد من

الأماكن، كانت المرأة في الطليعة في تقديم حلول مستدامة تواجه التحديات البيئية التي يعاني منها العالم، وذلك من خلال الاستفادة من إمكانياتها القيادية وقدرتها على إدارة الموارد وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، لا تقتصر مساهمة المرأة في الاقتصاد الأخضر على ابتكار الحلول البيئية فحسب، بل تمتد أيضًا إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين. فالمشاريع البيئية التي تقودها النساء تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي من خلال خلق فرص عمل للنساء، وتوفير بيئة صديقة للمرأة تمكنها من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات البيئية، على الرغم من هذه المساهمات الكبيرة، تواجه المرأة تحديات عديدة تعيق مشاركتها الكاملة في الاقتصاد الأخضر. من أبرز هذه التحديات القيود الثقافية والاجتماعية التي تحد من فرصها في بعض المجتمعات، بالإضافة إلى نقص التمويل والتدريب الموجهين نحو النساء في المجالات البيئية والتكنولوجية. هذه القيود تمنع المرأة من الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة في الاقتصاد الأخضر، وبالتالي فإن دعمها أصبح أمرًا ضروريًا لضمان مشاركتها الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا تبرز أهمية تبني استراتيجيات ومبادرات داعمة للمرأة في هذا المجال. يتطلب الأمر تعزيز التعليم والتدريب المهني للنساء في مجالات العلوم البيئية والتكنولوجيا، وتوفير الفرص لتطوير المهارات اللازمة للمشاركة في الابتكار المستدام. كما يجب تشجيع الشراكات بين المرأة والمؤسسات البيئية لتوفير الموارد والدعم اللازمين للنساء لتحويل أفكارهن إلى مشاريع حقيقية تؤثر إيجابيًا في البيئة، من خلال هذه الجهود، يمكن تحفيز دور المرأة في تقديم حلول بيئية مبتكرة، مما يسهم في مواجهة تحديات التغير المناخي، وحماية التنوع البيولوجي، والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما أن مشاركة المرأة في الاقتصاد الأخضر تساعد على بناء اقتصادات أكثر مرونة وعدالة بيئيًا. وعليه، فإن دعم النساء في مجال الابتكار البيئي ليس مجرد مسألة تمكين اجتماعي، بل هو استثمار حيوي في المستقبل البيئي والاقتصادي للعالم.

في النهاية، تمثل مشاركة المرأة في الاقتصاد الأخضر خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تساهم في خلق مجتمع مستدام بيئيًا، اقتصاديًا، واجتماعيًا. المرأة، بما تتمتع به من طاقات وإمكانات، قادرة على قيادة التغيير البيئي وتحقيق الفائدة للمجتمعات والبيئة ككل. وبذلك، يصبح من الضروري أن تستمر الجهود المبذولة لدعم المرأة في هذا المجال، مع ضمان توفير البيئة المناسبة والموارد التي تمكنها من الإبداع والمساهمة في بناء مستقبل أخضر ومستدام.

- النتائج:

دور المرأة في الاقتصاد الأخضر: أثبتت الدراسة أن المرأة تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال الابتكار المستدام. فقد أظهرت تجارب متعددة في مختلف أنحاء العالم أن النساء يساهمن بشكل فعّال في مجالات مثل الطاقة المتجددة، إعادة التدوير، والزراعة المستدامة، مما يساهم في تقليل التأثيرات البيئية السلبية وتعزيز الاستدامة.

التحديات التي تواجه المرأة: بينت الدراسة أن المرأة ما زالت تواجه العديد من التحديات التي تعيق مشاركتها في الاقتصاد الأخضر، مثل القيود الثقافية والاجتماعية التي تضعف فرصها في الوصول إلى الموارد والفرص في المجالات البيئية كما أن نقص التمويل، والتدريب المتخصص، والعوائق المؤسساتية تعوق تقدمها في العديد من القطاعات البيئية.

الفرص المتاحة للمرأة: أظهرت النتائج أن هناك العديد من الفرص المتاحة للمرأة في الاقتصاد الأخضر، خصوصًا في ظل زيادة الوعي العالمي حول التغير المناخي وأهمية التنمية المستدامة. حيث يمكن للمرأة أن تسهم بشكل أكبر من خلال تمكينها في القطاعات البيئية المختلفة، مثل تطوير الحلول للطاقة النظيفة، والزراعة الذكية، وإعادة التدوير.

أهمية التعليم والتدريب المهني: توصلت الدراسة إلى أن التعليم والتدريب المهني يمثلان حجر الزاوية في تعزيز دور المرأة في الاقتصاد الأخضر. من خلال التعليم والتدريب المتخصص، تتمكن النساء من اكتساب المهارات والمعرفة التي تؤهلهن للمشاركة الفعّالة في الابتكار البيئي والتصدي للتحديات البيئية.

الشراكات بين المرأة والمؤسسات البيئية: أظهرت النتائج أن الشراكات بين المرأة والمؤسسات البيئية تعد من الاستراتيجيات الفعالة لدعم الابتكار المستدام. من خلال هذه الشراكات، يمكن للنساء الحصول على الدعم المالي والتقني الذي يساعدهن على تحويل أفكارهن إلى مشاريع ناجحة وملموسة.

ضرورة السياسات الداعمة: أكدت الدراسة على أهمية السياسات العامة التي تدعم مشاركة المرأة في الاقتصاد الأخضر، مثل تقديم الحوافز المالية للمشاريع النسائية، وتوفير بيئات عمل أكثر دعمًا للنساء، وتوفير منصات لهن لعرض ابتكاراتهن في المجال البيئي.

مساهمة المرأة في تعزيز الاستدامة: خلصت الدراسة إلى أن تمكين المرأة في الاقتصاد الأخضر يعزز من قدرة المجتمع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تسهم المرأة في ابتكار حلول بيئية مستدامة تسهم في تقليل انبعاثات الكربون، وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية، وتحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية.

المستقبل الواعد: توصلت الدراسة إلى أن المستقبل يحمل فرصًا كبيرة للمرأة في الاقتصاد الأخضر، في ظل النمو المستمر في الصناعات الخضراء وحاجة العالم المتزايدة إلى حلول بيئية مستدامة. إذا تم توفير الظروف المناسبة للنساء، ستكون لهن القدرة على قيادة التحولات البيئية وتحقيق التأثير الإيجابي على المستوى المحلي والعالمي.

في النهاية، تؤكد النتائج على أهمية تمكين المرأة في الاقتصاد الأخضر ليس فقط باعتبارها عنصرًا فعالًا في تحقيق التنمية المستدامة، بل أيضًا كمحرك رئيسي للتغيير البيئي والاجتماعي على مستوى العالم.

- التوصيات:

1. تعزيز التعليم والتدريب المهني للنساء في المجالات البيئية: ينبغي على الحكومات والمؤسسات التعليمية تقديم برامج تعليمية وتدريبية مخصصة للنساء في المجالات البيئية والتكنولوجية، مثل الطاقة المتجددة، إدارة الموارد الطبيعية، وإعادة التدوير. يجب أن تتضمن هذه البرامج تطوير المهارات الفنية والإدارية التي تسهم في تمكين النساء من المشاركة الفعالة في الابتكار البيئي.
2. توفير الدعم المالي للمشروعات النسائية في الاقتصاد الأخضر: من المهم تخصيص تمويلات ومنح لدعم المشاريع النسائية في المجالات البيئية المستدامة. ينبغي تشجيع المؤسسات المالية على تقديم قروض ميسرة وبدون فوائد لتمويل المبادرات النسائية في قطاع الاقتصاد الأخضر، وذلك لضمان تمكين النساء من تحقيق أفكارهن المبتكرة وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.
3. تعزيز الشراكات بين المرأة والمؤسسات البيئية: يجب تشجيع الشراكات بين النساء والمؤسسات البيئية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، بهدف توفير الدعم التقني والمالي. هذه الشراكات يمكن أن تساهم في تبادل المعرفة والخبرات بين النساء في المجال البيئي والمختصين في المؤسسات البيئية، مما يعزز من قدرة المرأة على تطبيق حلول بيئية مبتكرة.
4. تحفيز السياسات الداعمة للمرأة في الاقتصاد الأخضر: ينبغي على الحكومات تبني سياسات فعالة تدعم مشاركة المرأة في الاقتصاد الأخضر، مثل توفير حوافز ضريبية للمشاريع النسائية الخضراء،

وتطوير بيئات عمل داعمة تشجع على مشاركة المرأة في القطاعات البيئية. يجب أن تكون السياسات العامة شاملة وتستند إلى مبادئ المساواة بين الجنسين، مع التركيز على توفير الفرص المتساوية للنساء في هذا القطاع.

5. رفع الوعي العام حول دور المرأة في الاقتصاد الأخضر: يجب إطلاق حملات توعية على مستوى المجتمع المحلي والدولي لرفع الوعي بأهمية دور المرأة في الاقتصاد الأخضر. من خلال هذه الحملات، يمكن تسليط الضوء على النجاحات التي حققتها النساء في هذا المجال، وتشجيع المزيد من النساء على الانخراط في المشاريع البيئية المستدامة.
6. تقديم منصات للنساء لعرض ابتكاراتهن البيئية: من المهم إنشاء منصات ودورات تدريبية ومسابقات عالمية ومحلية لعرض ابتكارات النساء في مجال الاقتصاد الأخضر. يمكن أن تساهم هذه المنصات في تسليط الضوء على الحلول البيئية التي تقدمها النساء، وتوفير فرص التعاون والشراكة مع المؤسسات البيئية المختلفة.
7. تشجيع الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء: ينبغي دعم النساء المبدعات في مجال الابتكار التكنولوجي البيئي، وخاصة في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء. يجب أن تكون هناك برامج تحفيزية وتشجيعية تدعم النساء في تطوير حلول تكنولوجية تسهم في تقليل آثار التغير المناخي وحماية البيئة.
8. تحقيق المساواة بين الجنسين في قطاع العمل البيئي: من الضروري أن تسعى الشركات والمنظمات إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في فرص العمل في القطاع البيئي. يجب أن يكون هناك تمثيل عادل للنساء في المناصب القيادية وصنع القرار داخل المؤسسات البيئية، مما يسهم في تعزيز التنوع والإبداع في مواجهة التحديات البيئية.
9. مراقبة وتقييم دور المرأة في الاقتصاد الأخضر: يجب إنشاء آليات لقياس وتقييم دور المرأة في الاقتصاد الأخضر، من خلال تتبع المشاركة النسائية في المشاريع البيئية والابتكارات المستدامة. تساعد هذه الآليات في تحديد الفجوات وتحسين السياسات والبرامج المتعلقة بتمكين المرأة في هذا القطاع.
10. تدعيم التعاون الدولي في مجال الاقتصاد الأخضر: تشجيع التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لتبادل الخبرات والدعم الفني للمشاريع البيئية التي تقودها النساء. يجب أن تتضافر الجهود

الدولية لتوفير منصة مشتركة تشجع النساء على تبادل الابتكارات والحلول البيئية المستدامة على مستوى العالم.

- المراجع:

1. النجار، عبد الرحمن. (2020). دور المرأة في التنمية البيئية المستدامة. دار الفكر العربي، ص. 45.
2. غربال، محمد شفيق. (2015). المرأة والتنمية المستدامة. دار النهضة العربية، ص. 89.
3. الصادق، عبد الله. (2018). الاقتصاد الأخضر: تحديات وفرص. دار الفكر الاقتصادي، ص. 57.
4. الصادق، عبد الله. (2018). الاقتصاد الأخضر: تحديات وفرص. دار الفكر الاقتصادي، ص. 72.
5. عبد الله، محمد. (2019). دور المرأة في التنمية المستدامة. دار الأبحاث البيئية، ص. 135.
6. عبد الله، أحمد. (2020). التحديات التي تواجه المرأة في الاقتصاد الأخضر. دار الثقافة البيئية، ص. 74.
7. علي، محمد. (2021). دور المرأة في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. دار الفكر العربي، ص. 112.
8. عبد الله، عماد. (2020). الابتكارات المستدامة ودور المرأة في حماية البيئة. دار النشر الجامعي، ص. 145.
9. علي، محمد. (2021). الابتكارات النسائية في الاقتصاد الأخضر. دار الفكر العربي، ص. 167.
10. السعيد، أحمد. (2022). دور المرأة في الابتكار المستدام. دار الطبع الحديثة، ص. 212.

The Role of Women in Promoting the Green Economy Sustainable Innovations for the Future

Fatima Abdel Salam Ali Banour
Sociology, Faculty of Arts and Languages, University of Tripoli, Libya
f.banour@uot.edu.ly

Abstract:

This research explores the role of women in enhancing the green economy and their active contribution to sustainable innovation. The aim of the research is to highlight women's involvement in environmentally sustainable solutions and how they can contribute to areas such as renewable energy, recycling, and sustainable agriculture. It also discusses the challenges women face in participating in the green economy, such as cultural and social barriers, and the lack of funding and training, as well as the opportunities available for them to present innovative environmental solutions,The study emphasizes the importance of enhancing women's education and professional training in environmental fields and providing financial support for sustainable women-led projects. It also highlights the importance of partnerships between women and environmental institutions and the need for public policies that support women's participation in the green economy. The research presents examples of successful women-led innovations in renewable energy and recycling, and outlines strategies to enhance women's role in sustainable innovation, In conclusion, the research offers recommendations to enhance women's participation in the green economy, such as encouraging innovation, providing supportive environments, and implementing comprehensive policies that promote women's contribution to achieving sustainable development and environmental protection.

Keywords: *green economy, women's empowerment, sustainable development.*